انتهاء معارك ٤٨ . ومن هنا ، لا تكون حجة الامن الا ذريعة للاستيلاء على القرية واراضيها .

وفي عام ١٩٥١ قدم اهالي كفر برعم — الذين أصبحوا لاجئين في قرية اخرى — طلبا الى محكمة العدل العليا يطالبون فيها باصدار قرار بالعودة الى قريتهم . وأصدرت أعلى هيئة قضائية في اسرائيل قرارا يعترف بحق أهالي كفر برعم بالعودة الى قريتهم . ولكن هذا القرار غير قابل للتنفيذ بسبب صدور امر عسكري يعلن المنطقة « منطقة مغلقة ». وقد صدر هذا الامر العسكري على عجل لابطال مفعول قرار محكمة العدل العليا . وهذه طريقة متبعة في اسرائيل في كل القضايا التي لا تستطيع محكمة العدل العليا الا الاعتراف بعدالتها ، فتلجأ السلطات العسكرية الى التخلص من مسؤولية القرار باصدار امر عسكري ، لان مصطلح « الاعتبارات الامنية » شديد القدسية في اسرائيل . وقد نشرت مجلة « حوتام » (٧/٧) وثيقة غير منشورة من قبل عن قضية قرار محكمة العدل العليا في حينه « في ٥١/٨/٣٠ توجهنا الى محكمة العدل ، ويوم صدور القرار لم يكن هنالك أي منع قانوني لعودتنا الى القرية . وفي ٥١/١١/٧ ادعت الحكومة ان منطقة كفربرعم قد اعلنت منطقة امنية بناء على القانون الصادر في ٥١/١٠/٢٩ . وقد رفضت محكمة العدل العليا هذا الادعاء . فقدمت الحكومة ادعاء اخر وهو : ان منطقة كفر برعم منطقة مغلقة منذ ٥١/٨/٢ . قال السكان ان هذا القانون لم ينشر ، ولذلك لا قيمة له . وفي ٥١/١٢/٦ نشرت الحكومة هذا القانون في الوقت الذي تأجل فيه انعقاد المحكمة الى حين صدور القرار في ٥١/١٢/٣ . ولقد تأجلت المحكمة لمدة ثلاثة أيام بتدخل من الحكومة ، فسرى مفعول القانون » .

وفي ١٦ ايلول ١٩٥٣ قامت وحدة من الجيش الاسرائيلي بنسف القرية ، لخلق احتمال بنسف القضية كلها من أساسها .

وفي تشرين الثاني جرى اجتماع في مدينة الناصرة بين وجهاء قرية كفر برعم وبين الحاكم العسكري ومساعد المستشار للشؤون العربية ومدير دائرة الاراضي في وزارة الزراعة . اقترحوا على الاهالي أن يأخذوا دونما مقابل دونم في اراضي قرية الجش، ولكنهم رفضوا . فاقترحوا عليهم أن يحصلوا على قروض بعيدة الامد ، فرفضوا . طالبوا باعادتهم الى قريتهم ، ولكن طلبهم رفض « الى ان يتحقق السلام » . وفي عام ١٩٦٢ بنت الحكومة ٥٠ وحدة سكنية في قرية الجش لسكان قرية كفر برعم . ولكنهم رفضوا اي حل عدا عودتهم الى قريتهم .

في كانون الاول ١٩٦٦ — أعلن ليفي اشكول رئيس الحكومة آنئذ عن الغاء الحكم العسكري . ولكن منطقة كفر برعم ظلت منطقة مغلقة للحيلولة دون خلق « قاعدة قانونية » لتنفيذ قرار محكمة العدل العليا .

وفي كانون الثاني ١٩٦٨ يقدم اهالي كفر برعم بعض التنازلات . يطلبون من رئيس الحكومة ومن وزراء اخرين طلبا بالسماح لهم ببناء بيوت قرب القرية المهدومة والحصول على جزء من اراضيهم السابقة، ذلك الجزء الذي لا يستثمره المستوطنون اليهود . وطلبوا تعويضا عن الجزء الاخر بشكل ارض بعيدة عن ارضهم . ولكن مستشار الشؤون العربية يبلغهم ، بناء على أمر من رئيس الحكومة ووزير الدفاع ، بأنه لا امكانية للاستجابة لهذا الطلب .

بعد أكثر من عشرين سنة من حرمان اهالي كفر برعم من العودة الى أرضهم التي يستثمرها مستوطنون اسرائيليون ، نشأت قضية اخرى وهي ما يدعيه هؤلاء المستوطنون من حق على الارض ذاتها . وينطوي هذا الصدام على تلخيص كل قضية اغتصاب فلسطين . الجانب الاسرائيلي يقول الان انه اكتسب « حق » الامر الواقع ؛ فهل يكون الصراع ، اذن ، بين حقين ؟ . بالطبع ، لا ، فليس ثمة صراع بين حقين . ان الصراع يجري بين حق وباطل . فادعاء الحق الاسرائيلي قائم على الاغتصاب . واستخدام كل احابيل القوانين العسكرية والاحتيال بشتى الاساليب لتمكين عنصر الزمن من خلق امر واقع — كما حدث في كفر برعم وغيرها — ليس مبررا شرعيا ولا اخلاقيا لطرح قضية الحق الاسرائيلي الذي انتقل من ادعاء الحق التاريخي الى ادعاء حق الامر الواقع .

من هنا ، يقول سكرتير كيبوتس « برعام » القائم على أرض كفر برعم : « عندما تقرر الحكومة العمل على حل المشكلة ، فان برعام طرف في الامر » . ويقول ملحق صحيفة « عل همشمار (٧/٧) : ان أهالي كيبوتس برعام ليسوا مسؤولين عن الظلم الذي لحق بأهل كفر برعم ، وليسوا مسؤولين عن الحل » .

فما هو الامر بالنسبة لسكان هذا الكيبوتس الذي